Sudan Rights Watch Network

موجزة للسياسات

تجديد وتمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق - السودان

اغسطس 2025

1. الملخص التنفيذي:

منذ اندلاع النزاع المسلح في أبريل 2023، يشهد السودان تدهوراً حاداً في الأوضاع الأمنية والإنسانية، نتيجة الصراع المستمر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والذي بدوره أسفر عن انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، تشمل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من قِبل الأطراف المتحاربة، مع تفاقم للأزمة الإنسانية بصورة كارثية، والذي ادى الي نزح ملايين الأشخاص، وتصاعدت مستويات انعدام الأمن الغذائي، وانتشرت الأوبئة والأمراض.

وفي ضوء استجابةً لهذه التحديات الجسيمة، أنشاء مجلس حقوق الإنسان الأممي بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة في أكتوبر 2023 ليقوم بمهمة أساسية وهي إجراء تحقيقات شاملة في الوقائع والظروف والأسباب الجذرية لكافة انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، وتحديد هوية المسؤولين عنها لضمان تحقيق المساءلة.

بالنظر إلى استمرار الصراع وتصاعد الفظائع المرتكبة، فإن تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق إلى ما بعد أكتوبر 2025 لا يُعد مجرد خيار مرغوب فيه، وإنما ضرورة حتمية لا مفر منها. يستهدف هذا التمديد ضمان استمرارية الرصد المستقل والتوثيق الدقيق للانتهاكات والمثابرة في السعي لتحقيق العدالة للضحايا.

يُقدم هذا الموجز السياساتي تحليلاً معمقاً للدور المحوري الذي تضطلع به بعثة تقصي الحقائق في هذا السياق، كما يُسلط الضوء على التداعيات الخطيرة المترتبة على عدم تجديد ولايتها، ويطرح توصيات استراتيجية لتمديدها وتوسيع نطاق صلاحياتها بما يتناسب مع تعقيدات الأزمة الراهنة.

2. المقدمة:

اندلع النزاع المسلح في السودان في الخامس عشر من أبريل 2023 بالعاصمة السودانية الخرطوم، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية، ثم امتد لاحقاً إلى مناطق وولايات أخرى. صاحب تمدد الحرب انخراط مجموعات مسلحة مختلفة فيها، مما أسفر عن انتهاكات وفظائع عديدة. كما أفرز واقعاً إنسانياً معقداً في ظل نقص الأمن المادي والغذائي، مع جمود سياسي وإخفاق الجماعات السياسية والمدنية في تحقيق اختراق بشأن عملية السلام ووقف الحرب او تحقيق اتفاقيات وقف إطلاق نار طويل الامد، رغم الجهود المبذولة. علاوة على ذلك، تفاقمت حالة الانقسام السياسي والاجتماعي جراء الحرب.

استجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناتجة عن النزاع المسلح المستمر في السودان، قرر مجلس حقوق الإنسان، في 11 أكتوبر 2023، من خلال القرار A/HRC/RES/54/2، إنشاء بعثة تقصي حقائق دولية مستقلة للسودان، تتألف من (السيد محمد شاندي عثمان، الرئيس (تنزانيا)، والسيدة جوي إيزيلو، عضو (نيجيريا)، والسيدة منى ريشماوي، عضو (الأردن/سويسرا)).

تُكلف هذه البعثة بالتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وإثبات الوقائع والظروف والأسباب الجذرية لها، بما في ذلك تلك المرتكبة ضد اللاجئين، والجرائم ذات الصلة في سياق النزاع المسلح المستمر الذي بدأ في 15 أبريل 2023، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وكذلك الأطراف الاخرى التي تقاتل بجانبيهم.

تم إنشاء ولاية بعثة تقصي الحقائق لفترة أولية مدتها سنة واحدة بدءاً من أكتوبر 2023، وفيما بعد، في 9 أكتوبر 2024، صدر قرار بتجديد ولايتها لسنة إضافية " حتى سبتمبر 2025"، ومن المتوقع أن يعقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مناقشة حاسمة حول مستقبل بعثة تقصي الحقائق بشأن السودان خلال دورته رقم 60 في سبتمبر 2025. وهي نفس الدورة التي سيُعقد فيها تصويت على قرار لتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى أو إنهاء ولايتها. تجدر الإشارة إلى أن القرار تم اعتماده بـ 19 صوتاً مؤيداً، و16 معارضاً، و12 امتناعاً عن التصويت.

لقد تجاوز النزاع في السودان عامه الثاني، متميزاً بتدهور مطرد ومثير للقلق في كل من المشهدين الأمني والإنساني. يتضح حجم المعاناة الإنسانية في التوثيق الواسع للانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين، والتي تشمل مجموعة واسعة من الفظائع، مثل القتل العشوائي، والعنف الجنسي المنهجي، والاستخدام المتعمد للتجويع كسلاح حرب، والتدمير المنهجي للبنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس.

وسط هذه الفوضى، برزت بعثة تقصي الحقائق كآلية مستقلة لا غنى عنها، تضطلع بمهام حيوية تشمل الرصد الدقيق للانتهاكات، والجمع المنهجي للأدلة وحفظها، والسعي الاستباقي لتحقيق العدالة والمساءلة للمتضررين. إن عمل بعثة تقصي الحقائق هو حجر الزاوية لأي جهود مستقبلية تهدف إلى معالجة أزمة حقوق الإنسان العميقة في السودان، وإن إنهاء ولايتها في هذه المرحلة الحرجة للغاية لن يقوض هذه الجهود الحيوية فحسب، بل سيمثل نكسة خطيرة ولا رجعة فيها لجهود حقوق الإنسان في المنطقة، مما قد يشجع الجناة ويديم دورة الإفلات من العقاب.

3. الخلفية:

تم إنشاء بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة للسودان رسمياً بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/54/2 الصادر في أكتوبر 2023. بموجب هذا القرار، كُلفت البعثة بإجراء تحقيقات شاملة في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المزعومة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في السودان منذ 15 أبريل 2023. يشمل نطاق تحقيقها تحديداً الإجراءات المتخذة من قبل جميع أطراف النزاع، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، والميليشيات والجماعات المسلحة المتحالفة معها.

خلال عامها الأول من العمل، نفذت بعثة تقصي الحقائق ولايتها بجدية ومهنية، وأصدرت ثلاثة تقارير موضوعية وثقت بدقة أنماطاً مثيرة للقلق ومتسقة من الانتهاكات، كشفت هذه التقارير عن مجموعة من الأعمال الشنيعة، تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

الاستهداف العشوائي للمدنيين: وثقت بعثة تقصي الحقائق حالات متعددة تعرض فيها المدنيون لهجمات مباشرة من خلال القصف الجوي وقصف المدفعية والهجمات البرية، غالباً في مناطق مكتظة بالسكان، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني.

العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع: من النتائج المثيرة للقلق بشكل خاص الاستخدام المنهجي والواسع النطاق للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي، كسلاح حرب. هذه الأعمال، المرتكبة في المقام الأول ضد النساء والفتيات، غالباً ما ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

التطهير العرقي والعنف المستهدف: جمعت بعثة تقصي الحقائق أدلة مقنعة على هجمات بدوافع عرقية، خاصة ضد المجتمعات غير العربية في دارفور، والتي تحمل سمات التطهير العرقي، القتل الممنهج، النزوح والتهجير القسري وتدمير الممتلكات بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية لمناطق معينة.

عرقلة المساعدات الإنسانية: شاركت جميع أطراف النزاع في العرقلة المتعمدة لتوصيل المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، باستخدام التجويع كطريقة حرب، يشمل ذلك منع قوافل المساعدات، ونهب الإمدادات، ومهاجمة العاملين في المجال الإنساني، مما ساهم في تفاقم الأزمة الانسانية لا سيما في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور والتي يفرض الدعم السريع الحصار عليها منذ أبريل 2024.

الهجمات على الأشخاص والأهداف المحمية: وثقت بعثة تقصي الحقائق الاستهداف المتعمد لمدافعي حقوق الإنسان والصحفيين والطاقم الطبي، وكذلك الهجمات على البنية التحتية المدنية مثل المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة، في انتهاك للقانون الدولي.

تؤكد هذه النتائج الحاجة الملحة للتدقيق والمساءلة المستقلين المستمرين، مما يعزز ضرورة تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق.

4. التحليل:

لقد تصاعد النزاع في السودان بشكل كبير، متحولاً إلى واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية في العالم فالقتال في بداية الحرب كان متمركزاً حول العاصمة " الخرطوم" وبعض الولايات الاخرى امتدت ليشمل الآن 14 من أصل 18 ولاية في السودان، مما يغرق مناطق شاسعة من البلاد في دوامة من العنف وعدم الاستقرار الامني.

التكلفة البشرية لهذا النزاع مذهلة؛ اذ تجاوز عدد النازحين داخلياً 12 مليون شخص، مما يجعلها أكبر أزمة نزوح عالمياً، بالإضافة إلى 3.5 مليون آخرين لجأوا إلى البلدان المجاورة، مما يضع ضغطاً هائلاً على الموارد الإقليمية.

الوضع الإنساني مروع، مع تقارير واسعة النطاق عن المذابح، خاصة في دارفور، ومدن حيوية مثل الفاشر تتعرض لحصار مطول. الاستهداف المتعمد للمدنيين، إلى جانب التدمير المنهجي للبنية التحتية الأساسية، شل الخدمات الأساسية. علاوة على ذلك، يتم استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح حرب، حيث الوصول مقيد بشدة والإمدادات كثيراً ما تُنهب أو تُعرقل، مما يفاقم انعدام الأمن الغذائي ويؤدي إلى ظروف شبيهة بالمجاعة في العديد من المناطق.

المستشفيات والمدارس، المحمية بموجب القانون الدولي، أصبحت أهدافاً أساسية، مما يفكك النسيج الاجتماعي أكثر ويقوض آفاق التنمية المستقبلية للأمة. حذرت الأمم المتحدة من تفاقم الأزمة الإنسانية، مشيرة إلى فجوة تمويل كبيرة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025، التي تهدف إلى مساعدة حوالي 21 مليون شخص ضعيف.

:تأثير عدم تجديد ولاية بعثة تقصي الحقائق على العدالة والمساءلة

إن عدم تجديد ولاية بعثة تقصي الحقائق سيكون له عواقب شديدة ومدمرة على مسار العدالة والمساءلة في السودان. أولاً، سيؤدي إلى التوقف الفوري للتحقيقات المستقلة في الفظائع المستمرة، مما يحجب الرؤية الدولية حول المدى الكامل للانتهاكات بدوره هذا سيؤدي إلى فقدان كارثي للثقة الدولية في الالتزام بحقوق الإنسان في السودان.

ثانياً، والأهم من ذلك، سيؤدي إلى تصعيد كبير في ثقافة الإفلات من العقاب السائدة بالفعل، فبدون هيئة نشطة ومستقلة توثق الجرائم وتحدد الجناة، فإن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة " الجناة" لن يواجهوا أي احتمال للمساءلة وهذا سيشجع الأطراف المتحاربة على مواصلة أعمالها التدميرية دون خوف من العواقب، مما يديم دورة العنف والمعاناة.

أخيراً، إن إنهاء ولاية بعثة تقصي الحقائق سيقوض بشدة جهود المساءلة المستقبلية اذ تلعب بعثة تقصي الحقائق دوراً حاسماً في جمع وحفظ الأدلة، والتي لا غنى عنها للمحاكمات المحتملة المستقبلية أمام المحكمة الجنائية الدولية أو أي آلية قضائية مستقلة أخرى، وعليه فأن فقدان هذه الأدلة وعملية التوثيق المستمرة سيجعل من الصعب للغاية بناء قضايا قوية ضد الجناة، مما يحرم الضحايا من حقهم في العدالة ويعيق جهود السلام والمصالحة طويلة المدى في السودان بما فيه قضية العدالة الانتقالية.

5. خيارات السياسة:

الخيار الأول: تجديد وتعزيز ولاية البعثة

يمثل هذا الخيار النهج الأكثر قوة وسلامة أخلاقية لمعالجة الأزمة المستمرة في السودان، فتجديد ولاية بعثة تقصي الحقائق سيضمن استمرارية التحقيقات المستقلة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الرقابة والضغط الدوليين على الأطراف المتحاربة كما إن الحفاظ على الأدلة، التي جمعتها بعثة تقصي الحقائق بدقة، أمر حيوي لعمليات المساءلة المستقبلية، على الصعيدين الوطني والدولي.

هذا الجهد المستدام يدعم مباشرة السعي لتحقيق العدالة للضحايا، مقدماً بصيص أمل في ظل دولة يشهد تاريخها نزاعات مستمرة وإفلات من العقاب على نطاق واسع علاوة على ذلك، فإن الوجود المستمر لبعثة تقصي الحقائق وجهود التوثيق التي تقوم بها يساهم بشكل كبير في حماية المدنيين من خلال ردع المزيد من الانتهاكات وتسليط الضوء على مناطق القلق للتدخل الإنساني.

ولتحقيق أقصى قدر من الفعالية، يجب أن تشمل الولاية المجددة توسعات محتملة متمثلة في الاتي:

1. **تعزيز القدرة التشغيلية:** يشمل ذلك تزويد بعثة تقصي الحقائق بموارد مالية متزايدة، وموظفين خبراء إضافيين (بما في ذلك خبراء الطب الشرعي والمستشارين القانونيين ومتخصصي العنف القائم على النوع الاجتماعي)، ودعم لوجستي محسن للعمل بفعالية أكبر.
2. **ضمان وجود ميداني أكبر:** إن الوجود الأقوى على الأرض سيمكن بعثة تقصي الحقائق من إجراء تحقيقات أكثر مباشرة، وجمع شهادات مباشرة، ومراقبة الوضع في الوقت الفعلي، خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها حيث يُبلغ عن انتهاكات جسيمة.
3. **التعاون مع الآليات القضائية الدولية:** إن التفويض الصريح وتسهيل التعاون الأقوى بين بعثة تقصي الحقائق والهيئات القضائية الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، سيبسط تبادل الأدلة ويساهم مباشرة في المحاكمات المحتملة، مما يعزز مبدأ التكامل.

الخيار الثاني: عدم التجديد

إن عدم التجديد لبعثة تقصي الحقائق لولاية جديدة ستكون له آثار سلبية وكارثية على المدنيين القصير والطويل. أولى هذه الآثار تتمثل في الفقدان الفوري لآلية دولية مستقلة تُعنى برصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مما سيخلق فراغًا خطيرًا في منظومة المساءلة، ويمنح مرتكبي الانتهاكات فرصة للإفلات من العقاب.

هذا الوضع سيؤدي حتمًا إلى تقويض جهود العدالة والمساءلة، حيث لن تُجمع الأدلة الحاسمة بطريقة منهجية تحفظ حقوق الضحايا، مما يضعف أي مسار مستقبلي لإنصافهم. والأخطر من ذلك، أن الرسالة التي سيتلقاها الضحايا والمجتمع السوداني ستكون مؤلمة ومدمّرة، مفادها أن المجتمع الدولي قد تخلّى عن التزامه الأخلاقي والقانوني تجاه العدالة، وهو ما يُكرّس ثقافة الإفلات من العقاب ويديم دوامة العنف والمعاناة.

(الخيار الثالث: نقل الولاية إلى آلية بديلة (محلية أو إقليمية

رغم أن هذا الخيار قد يبدو داعمًا لمبدأ الملكية المحلية، إلا أنه يحمل مخاطر كبيرة في ظل السياق السوداني الراهن، حيث تعاني مؤسسات الدولة من فراغ دستوري وانهيار تام في الأجهزة القضائية، وهي مؤسسات كانت تعاني أصلاً من الضعف والاختلال حتى قبل اندلاع الحرب. أما على المستوى الإقليمي، فإن الآليات القائمة غالبًا ما تكون عرضة للتأثيرات السياسية والضغوط من أطراف النزاع، خاصة في ظل تشابك مصالح بعض الدول صاحبة النفوذ مع أطراف الصراع في السودان. هذا الأمر يُهدد بشكل مباشر استقلالية التحقيقات ونزاهتها، ويقوض مصداقية أي نتائج قد تصدر عنها. والأهم من ذلك، أن معظم الهيئات المحلية والإقليمية تفتقر حاليًا إلى القدرات الفنية والقانونية الضرورية، بما في ذلك الخبرة القضائية، والموارد التحقيقية، والمعرفة بالقانون الدولي، لإجراء تحقيقات فعّالة على المستوى المطلوب لمعالجة الانتهاكات الجسيمة والمعقدة التي تشهدها البلاد.

وفي حين أن تعزيز الملكية المحلية يظل هدفًا مشروعًا على المدى الطويل، إلا أن تحقيقه يتطلب أولاً وجود مؤسسات وطنية قوية، مستقلة، وفعالة وهي عناصر غائبة كليًا في السودان في هذه المرحلة.

6. التوصيات الاستراتيجية:

لمعالجة أزمة حقوق الإنسان المستمرة بفعالية وضمان المساءلة في المستقبل في السودان، تُقدم التوصيات التالية:

1. **تجديد ولاية بعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن السودان حتى أكتوبر 2028 على الأقل:** يعد التمديد طويل الأمد لولاية البعثة أمرًا بالغ الأهمية لضمان استمرارية التوثيق والرصد والمساءلة. إن تجديد الولاية لمدة سنة واحدة فقط غير كافٍ في ظل الطابع المطول للنزاع وحجم الفظائع المرتكبة. فالتمديد حتى 2028 سيُمكن البعثة من تنفيذ تحقيقات معمقة، وبناء علاقات ثقة مع الضحايا والشهود، وتعزيز جهود جمع الأدلة بما يضمن تحقيق العدالة.
2. **توسيع صلاحيات البعثة لتشمل تقديم توصيات للمساءلة القضائية وإنشاء قاعدة بيانات جنائية:** يجب ألا تقتصر مهام البعثة على التوثيق، بل يتعين منحها ولاية صريحة لتقديم توصيات واضحة للمساءلة القضائية، بما في ذلك تحديد الأفراد والجهات المتورطة في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

   كما نوصي بإنشاء **قاعدة بيانات جنائية مركزية** تُدار بواسطة البعثة، تشمل معلومات مفصلة عن الجناة، الضحايا، أنماط الانتهاكات، والأدلة المساندة، مما يسهم في دعم المحاكمات المستقبلية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ويُعتبر ركيزة لأي جهود مستقبلية للعدالة الانتقالية.
3. **تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والآليات القضائية الإقليمية والوطنية:** يجب على البعثة وضع بروتوكولات تنسيق وتعاون فعالة مع المحكمة الجنائية الدولية، وبعثة تقصي الحقائق التابعة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحاكم الوطنية والإقليمية ذات الصلة، لضمان تبادل المعلومات والأدلة بشكل آمن وفعّال، مما يدعم جهود المساءلة الجارية.
4. **زيادة الموارد المالية والبشرية:** يتطلب تنفيذ الولاية الموسعة موارد إضافية. نحث الدول الأعضاء والمانحين الدوليين على توفير تمويل مرن وكافٍ يمكّن البعثة من توظيف خبراء في مجالات حيوية كالقانون الدولي، الطب الشرعي، الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، وتحليل البيانات الجنائية.
5. **تطوير آليات حماية الشهود والضحايا:** بالنظر إلى المخاطر الجسيمة التي قد تواجه الضحايا والشهود، من الضروري إنشاء برامج حماية فعالة تضمن سلامتهم وسريتهم، وتشجعهم على الإدلاء بشهاداتهم دون خوف من الانتقام أو التهديد.
6. **تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني:** على البعثة تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، لما لها من دور محوري في توثيق الانتهاكات والوصول إلى المجتمعات المتضررة. سيسهم هذا التعاون في بناء قاعدة معلومات موثوقة وشاملة تسند جهود التحقيق والمساءلة.

7. **توسيع الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع مناطق السودان:** نظرًا لاقتصار الولاية الحالية للمحكمة الجنائية الدولية على دارفور، وفي ظل ارتكاب جرائم ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وربما الإبادة الجماعية في مناطق أخرى من السودان، فإن من الضروري الضغط من خلال القنوات الدبلوماسية والقانونية المختلفة لتوسيع اختصاص المحكمة ليشمل كافة الأراضي السودانية، وضمان شمولية العدالة وعدم الإفلات من العقاب.

7. الخاتمة:

إن الوضع الامني والانساني والسياسي في السودان يتطلب استجابة دولية واقليمية قوية ومستدامة، لذا نعتبر بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة للسودان تمثل أداة حاسمة في الجهود الرامية لتحقيق العدالة والمساءلة وحماية المدنيين في ظل تدهور الاوضاع الامنية بشكل متسارع بسبب استمرار الحرب وعليه فأن تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق وتعزيز قدراتها ليس مجرد ضرورة أخلاقية، بل استثمار في مستقبل السلام والاستقرار في السودان والمنطقة.

وإن الفشل في تجديد هذه الولاية سيرسل رسالة مدمرة مفادها أن المجتمع الدولي مستعد للتخلي عن الضحايا والسماح للجناة بالإفلات من العقاب.

في المقابل، فإن التمديد القوي والمدعوم بالموارد الكافية سيؤكد الالتزام الدولي بحقوق الإنسان وسيادة القانون، ويقدم الأمل للملايين من السودانيين/ات الذين يعانون من ويلات هذا النزاع المستمر والمدمر.

الوقت ينفد والحاجة للعمل ملحة يجب على المجتمع الدولي أن يقف مع الشعب السوداني ويضمن استمرار بعثة تقصي الحقائق في عملها الحيوي من أجل العدالة والحقيقة والمساءلة.

8. المراجع والمصادر:

الأزمة في السودان: ما يحدث وكيفية المساعدة | لجنة الإنقاذ الدولية. (27 مايو 2025). مُسترجع من https://www.rescue.org/article/crisis-sudan-what-happening-and-how-help

الدمار والعنف في السودان - منظمة العفو الدولية. مُسترجع من https://www.amnesty.org/en/projects/sudan-conflict/

الأمم المتحدة تحذر من تفاقم الأزمة الإنسانية في السودان مع... - أخبار الأمم المتحدة. (7 يوليو 2025). مُسترجع من https://news.un.org/en/story/2025/07/1165340

البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للسودان - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (5 يوليو 2024). مُسترجع من https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/ffm-sudan/index

السودان يواجه جوعاً ونزوحاً غير مسبوقين مع... - أخبار الأمم المتحدة. (10 أبريل 2025). مُسترجع من https://news.un.org/en/story/2025/04/1162096

نتائج التحقيقات التي أجرتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق... - شبكة الإغاثة. (29 أكتوبر 2024). مُسترجع من https://reliefweb.int/report/sudan/findings-investigations-conducted-independent-international-fact-finding-mission-sudan-ahrc57crp6

السودان: امنحوا بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة فرصة - منظمة العفو الدولية. (4 مارس 2024). مُسترجع من https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/03/sudan-give-un-fact-finding-mission-a-chance/

السودان: تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق - المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية. (17 مايو 2024). مُسترجع من https://www.globalr2p.org/publications/sudan-extend-the-fact-finding-missions-mandate/

السودان يواجه كارثة إنسانية متفاقمة مع تصاعد المجاعة والصراع... - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (14 أبريل 2025). مُسترجع من https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/04/sudan-faces-worsening-humanitarian-catastrophe-famine-and-conflict-escalate

تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للسودان... - شبكة الإغاثة. (6 سبتمبر 2024). مُسترجع من https://reliefweb.int/report/sudan/report-independent-international-fact-finding-mission-sudan-advance-unedited-version-ahrc5723

أزمة السودان: الحقائق والأسئلة الشائعة وكيفية المساعدة | الرؤية العالمية. (10 أبريل 2025). مُسترجع من https://www.worldvision.org/disaster-relief-news-stories/sudan-crisis-faqs

السودان في "أكبر أزمة إنسانية في العالم" بعد عامين من الحرب الأهلية - الغارديان. (15 أبريل 2025). مُسترجع من https://www.theguardian.com/world/2025/apr/15/sudan-in-worlds-largest-humanitarian-crisis-after-two-years-of-civil-war

دعم قوي للتحقيق الجاري في السودان في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة - هيومن رايتس ووتش. (11 أكتوبر 2024). مُسترجع من https://www.hrw.org/news/2024/10/11/strong-support-ongoing-sudan-probe-un-rights-council

لماذا يجب تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق للسودان... - منظمة العفو الدولية. (27 أغسطس 2024). مُسترجع من https://www.amnesty.org/en/documents/afr54/8460/2024/en/

أسئلة وأجوبة: لماذا يجب تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق للسودان... - هيومن رايتس ووتش. (28 أغسطس 2024). مُسترجع من https://www.hrw.org/news/2024/08/28/qa-why-should-mandate-fact-finding-mission-ffm-sudan-be-extended

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يجدد ولاية بعثة تقصي الحقائق... - جوريست. (11 أكتوبر 2024). مُسترجع من https://www.jurist.org/news/2024/10/11/un-human-rights-council-renews-mandate-of-fact-finding-mission-in-sudan/

السودان: تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق - المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية. (17 مايو 2024). مُسترجع من https://www.globalr2p.org/publications/sudan-extend-the-fact-finding-missions-mandate/

https://reliefweb.int/report/sudan/report-independent-international-fact-finding-mission-sudan-advance-unedited-version-ahrc5723

البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للسودان - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (5 يوليو 2024). مُسترجع من https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/ffm-sudan/index